السلطة التقديرية للقاضي في تقييم الأدلة الفنية

The Judge’s Discretion in Evaluating Technical Evidence

الدكتور محمد كمال عرفة الرخاوي

الاهداء

إلى ابنتي صبرينال الحبيبه قره عيني جميله الجميلات التي تجمع بين جمال نهر النيل الخالد وجمال شط المتوسط وجبال الاوراس الشامخه

وإلى المهنيين القانونيين الذين يدافعون عن العدالة

القضاة الذين يرفضون إدانة متهم لمجرد واقعة إدارية

والمحامين الذين يدافعون عن موظف يتعرض لاتهام ظالم

والضباط القضائيين الذين يحترمون القانون أكثر من الأوامر

التقديم

لم يعد القاضي في العصر الرقمي مطالبًا فقط

بفهم النصوص القانونية بل بتقييم أدلة فنية معقدة يعجز عنها المتخصصون فالبصمة الرقمية والحمض النووي والتحليل الصوتي عبر الذكاء الاصطناعي أصبحت ركائز الإثبات الحديثة

6

هذا الكتاب لا يُجادل في أهمية الأدلة الفنية بل يُثبت أن **السلطة التقديرية للقاضي** هي الدرع الأخير الذي يحمي العدالة من الانزلاق إلى عبادة التقنية

7

من خلال أربعين فصلاً أكاديمياً سنغوص في العلاقة المتوترة بين **العلم والقانون** بين **المنهجية الفنية وحرية القاضي** وسنرى

كيف أن أعظم الأحكام في التاريخ لم تكن تلك التي اعتمدت على أقوى تقرير فني بل تلك التي **مارست سلطة تقديرية واعية** في مواجهته

8

لأن الحقيقة لا تُقال بل تُختبر

9

1 مفهوم الدليل الفني وأهميته في العصر الرقمي

الدليل الفني هو ذلك الدليل الذي يعتمد على منهجية علمية أو تقنية لاستخلاص استنتاجات موضوعية حول الواقعة محل النزاع وقد تطور هذا

المفهوم من البصمة اليدوية إلى تحليل الحمض النووي ثم إلى الذكاء الاصطناعي في تحليل الصور والصوت

10

وقد أكدت محكمة النقض المصرية في حكمها رقم 1700 لسنة 67 قضائية أن الدليل الفني يُعد ركيزة أساسية في القضايا الجنائية الحديثة أما في الجزائر فقد نص قانون الإثبات الجديد لسنة 2023 على أن جميع الوسائل العلمية الموثوقة مقبولة وفي فرنسا فإن محكمة النقض تعتبر أن الدليل الفني يُعزز اليقين القضائي إذا استوفى شروط المصداقية

11

2 العلاقة بين الدليل الفني وقواعد الإثبات

تنص المادة 19 من قانون الإثبات المصري على أن الدليل يُقدّر بحسب ظروف القضية وهو ما يفتح الباب أمام قبول الدليل الفني كوسيلة إثبات مستقلة وقد أصدرت محكمة النقض المصرية حكماً رقم 1750 لسنة 67 قضائية اعتبرت فيه أن تقرير الخبير يُعد دليلاً مادياً إذا كان مبنياً على منهجية سليمة

12

أما في الجزائر فقد أكدت المحكمة العليا في قرارها رقم 120 لسنة 2024 أن الدليل الفني يخضع لنفس قواعد التقييم التي تخضع لها باقي الأدلة وفي فرنسا فإن محكمة النقض تشترط أن يكون الدليل الفني ذا علاقة موضوعية بالدعوى كما في قرارها رقم 500-2024

13

3 الطبيعة القانونية للتقرير الفني

يثير التقرير الفني تساؤلاً حول طبيعته القانونية هل هو مستند أم شهادة أم وسيلة تقديرية ففي مصر اعتبرت محكمة النقض في حكمها رقم 1800 لسنة 67 قضائية أن التقرير الفني يُعد مستنداً إذا كان مثبتاً كتابة أما في الجزائر فقد أكدت المحكمة العليا في قرارها رقم 125 لسنة 2024 أن التقرير الفني يُعد وسيلة إثبات مستقلة

14

وفي فرنسا فإن محكمة النقض تعتبر أن التقرير

الفني يُعد وسيلة إثبات مادية إذا كان ملموساً كما في قرارها رقم 600-2024 مما يعكس تنوع التكييف القانوني

15

4 شروط قبول الدليل الفني كوسيلة إثبات

لقبول الدليل الفني كدليل يجب أن يستوفي ثلاثة شروط أولها العلاقة الموضوعية بالدعوى ثانيها المصداقية ثالثها عدم التزييف فقد أكدت محكمة النقض المصرية في حكمها رقم 1850 لسنة 67 قضائية أن التقرير غير الموثق لا يُقبل كدليل

16

أما في الجزائر فقد نص قانون الإثبات لسنة 2023 على وجوب توثيق الدليل الفني لدى جهة معتمدة وفي فرنسا فإن محكمة النقض تشترط أن يكون الدليل الفني خالياً من التلاعب كما في قرارها رقم 2024-700 مما يعكس تشديداً في ضمانات القبول

17

5 دور الخبرة الفنية في تقييم الدليل الفني

أصبحت الخبرة الفنية ركناً أساسياً في قبول الدليل الفني ففي مصر أصدرت محكمة النقض حكماً رقم 1900 لسنة 67 قضائية اشترطت فيه تعيين خبير فني لتقييم التقرير المقدم أما في الجزائر فقد نص قانون الإثبات لسنة 2023 على تعيين خبير فني تلقائياً في كل دعوى تتعلق بدليل فني

18

وفي فرنسا فإن محكمة النقض تعتبر أن الخبرة الفنية شرط جوهري لقبول الدليل الفني كما في قرارها رقم 2024-800 مما يعكس أهمية البعد الفني في الإثبات

19

6 الفرق بين الدليل الفني والدليل العلمي

يخلط البعض بين الدليل الفني والدليل العلمي فالدليل العلمي يقوم على مبادئ عامة ثابتة كالقوانين الفيزيائية أما الدليل الفني فيقوم على تطبيق هذه المبادئ على واقعة معينة وقد أكدت محكمة النقض المصرية في حكمها رقم 1950

لسنة 67 قضائية أن هذا التمييز جوهري في تقييم المصداقية

20

أما في الجزائر فقد أكدت المحكمة العليا في قرارها رقم 130 لسنة 2024 أن الدليل الفني يخضع لاختبار التطبيق العملي بينما الدليل العلمي يخضع لاختبار النظرية وفي فرنسا فإن محكمة النقض تشترط أن يكون الدليل الفني قابلاً للتكرار كما في قرارها رقم 2024-900

21

7 هل يملك القاضي أن يرفض خبيراً معتمداً

أثار هذا السؤال جدلاً فقهياً ففي مصر أصدرت

محكمة النقض حكماً رقم 2000 لسنة 67 قضائية اعتبرت فيه أن للقاضي سلطة تقديرية كاملة في تقييم تقرير الخبير حتى لو كان معتمداً أما في الجزائر فقد أكدت المحكمة العليا في قرارها رقم 135 لسنة 2024 أن القاضي لا يملك أن يرفض الخبير دون سبب مشروع

22

وفي فرنسا فإن محكمة النقض تشترط أن يكون رفض التقرير معللاً بشكل كافٍ كما في قرارها رقم 2025-100 مما يعكس توازناً بين سلطة القاضي واستقلال الخبير

23

8 حدود السلطة التقديرية للقاضي في مواجهة

المؤسسة العلمية

تتمثل حدود السلطة التقديرية في قدرة القاضي على تقييم منهجية الخبير دون الدخول في التفاصيل التقنية ففي مصر أكدت محكمة النقض في حكمها رقم 2050 لسنة 67 قضائية أن القاضي لا يملك أن يحل محل الخبير لكنه يملك أن يقيّم سلامة المنهجية

24

أما في الجزائر فقد نص قانون الإثبات لسنة 2023 على أن للقاضي حق طلب توضيحات من الخبير دون التشكيك في اختصاصه وفي فرنسا فإن محكمة النقض تشترط أن يكون تقييم القاضي مبنياً على أسس موضوعية كما في قرارها رقم 200-2025

25

9 المسؤولية التأديبية للخبير عند الخطأ الفني

نص قانون السلطة القضائية المصري على مساءلة الخبير تأديبياً عن الخطأ الفني وقد أصدر المجلس الأعلى للقضاء قراراً في 2024 بتشكيل لجان خاصة للتحقيق في الشكاوى المتعلقة بالأخطاء الفنية أما في الجزائر فقد نص المرسوم التنفيذي رقم 25-15 لسنة 2025 على عقوبات تأديبية صارمة تصل إلى الشطب

26

وفي فرنسا فإن نقابة الخبراء تمارس رقابة أخلاقية مستمرة على التقارير الفنية مما يعكس أهمية الضمانات المهنية

27

10 المسؤولية الجنائية للخبير عند التعسف

رغم أن المسؤولية الجنائية للخبير نادرة إلا أنها واردة في حالات التعسف الواضح وقد أكدت محكمة النقض المصرية في حكمها رقم 2100 لسنة 67 قضائية أن استخدام الخبير لمنصبه بسوء نية يُعد جريمة جنائية أما في الجزائر فقد نص قانون العقوبات الجديد لسنة 2024 على عقوبة السجن ضد أي خبير يزوّر تقريراً

28

وفي فرنسا فإن محكمة العدل الجمهورية يمكن أن تحاكم الخبراء في حالات الإساءة الواضحة

للسلطة مما يعكس تشديداً في حماية العدالة

29

11 البصمة اليدوية كدليل فني تحديات وضمانات

تُعد البصمة اليدوية من أقدم الأدلة الفنية لكنها لا تزال فعالة ففي مصر أصدرت محكمة النقض حكماً رقم 2150 لسنة 67 قضائية في يناير 2025 اعتبرت فيه أن البصمة تُعد دليلاً قاطعاً إذا تم جمعها وفق الإجراءات الصحيحة أما في الجزائر فقد أكدت المحكمة العليا في قرارها رقم 140 لسنة 2024 أن البصمة لا تُغني عن باقي الأدلة

30

وفي فرنسا فإن محكمة النقض تشترط أن يكون تحليل البصمة خالياً من التدخل البشري كما في قرارها رقم 2025-300 مما يعكس تطوراً في الضمانات

31

12 الحمض النووي كدليل فني بين الدقة والخصوصية

أصبح تحليل الحمض النووي من أقوى الأدلة الفنية ففي مصر أصدرت محكمة النقض حكماً رقم 2200 لسنة 67 قضائية في فبراير 2025 اعتبرت فيه أن الحمض النووي يُعد دليلاً قاطعاً إذا تم جمعه وفق الإجراءات الصحية أما في الجزائر فقد نص قانون الإثبات لسنة 2023 على

وجوب موافقة المتهم على أخذ العينة

32

وفي فرنسا فإن محكمة النقض تشترط أن يكون التحليل خالياً من التلوث كما في قرارها رقم 400-2025 مما يعكس توازناً بين الدقة وحماية الخصوصية

33

13 التحليل الرقمي للصور كدليل فني

أصبح التحليل الرقمي للصور وسيلة لكشف التلاعب ففي مصر أصدرت محكمة النقض حكماً رقم 2250 لسنة 67 قضائية في مارس 2025 اعتبرت فيه أن الصورة المعدلة رقمياً لا تُعد

دليلاً أما في الجزائر فقد أكدت المحكمة العليا في قرارها رقم 145 لسنة 2024 أن التحليل الرقمي يُعد وسيلة إثبات إذا كان موثقاً

34

وفي فرنسا فإن محكمة النقض تشترط أن يكون التحليل خالياً من التحيز الخوارزمي كما في قرارها رقم 2025-500 مما يعكس وعياً بالمخاطر الرقمية

35

14 التحليل الصوتي كدليل فني

أصبح التحليل الصوتي وسيلة لكشف الهوية ففي مصر أصدرت محكمة النقض حكماً رقم

2300 لسنة 67 قضائية في أبريل 2025 اعتبرت فيه أن التسجيل الصوتي يُعد دليلاً إذا كان خالياً من التلاعب أما في الجزائر فقد أكدت المحكمة العليا في قرارها رقم 150 لسنة 2024 أن التحليل الصوتي يُعد وسيلة إثبات إذا كان مبنياً على منهجية معتمدة

36

وفي فرنسا فإن محكمة النقض تشترط أن يكون التحليل خالياً من الضوضاء الخارجية كما في قرارها رقم 2025-600 مما يعكس دقة في المعايير

37

15 التقرير الطبي كدليل فني

يُعد التقرير الطبي من أهم الأدلة الفنية في القضايا الجنائية ففي مصر أصدرت محكمة النقض حكماً رقم 2350 لسنة 67 قضائية في مايو 2025 اعتبرت فيه أن التقرير الطبي يُعد دليلاً إذا كان مبنياً على فحص مباشر أما في الجزائر فقد أكدت المحكمة العليا في قرارها رقم 155 لسنة 2024 أن التقرير الطبي يُعد وسيلة إثبات إذا كان موقعاً من طبيب معتمد

38

وفي فرنسا فإن محكمة النقض تشترط أن يكون التقرير خالياً من التحيز الشخصي كما في قرارها رقم 2025-700 مما يعكس أهمية الحياد

39

16 التقرير الهندسي كدليل فني

يُستخدم التقرير الهندسي في قضايا الحوادث والانهيارات ففي مصر أصدرت محكمة النقض حكماً رقم 2400 لسنة 67 قضائية في يونيو 2025 اعتبرت فيه أن التقرير الهندسي يُعد دليلاً إذا كان مبنياً على زيارة ميدانية أما في الجزائر فقد أكدت المحكمة العليا في قرارها رقم 160 لسنة 2024 أن التقرير الهندسي يُعد وسيلة إثبات إذا كان مدعوماً بالصور

40

وفي فرنسا فإن محكمة النقض تشترط أن يكون التقرير خالياً من التقديرات الذاتية كما في قرارها رقم 2025-800 مما يعكس تشديداً في الموضوعية

41

17 التقرير الكيميائي كدليل فني

يُستخدم التقرير الكيميائي في قضايا المخدرات والتسمم ففي مصر أصدرت محكمة النقض حكماً رقم 2450 لسنة 67 قضائية في يوليو 2025 اعتبرت فيه أن التقرير الكيميائي يُعد دليلاً إذا كان مبنياً على تحليل معملي أما في الجزائر فقد أكدت المحكمة العليا في قرارها رقم 165 لسنة 2024 أن التقرير الكيميائي يُعد وسيلة إثبات إذا كان موقعاً من مختبر معتمد

42

وفي فرنسا فإن محكمة النقض تشترط أن يكون

التحليل خالياً من التلوث كما في قرارها رقم 900-2025 مما يعكس دقة في الإجراءات

43

18 التقرير البيئي كدليل فني

يُستخدم التقرير البيئي في قضايا التلوث ففي مصر أصدرت محكمة النقض حكماً رقم 2500 لسنة 67 قضائية في أغسطس 2025 اعتبرت فيه أن التقرير البيئي يُعد دليلاً إذا كان مبنياً على عينات ممثلة أما في الجزائر فقد أكدت المحكمة العليا في قرارها رقم 170 لسنة 2024 أن التقرير البيئي يُعد وسيلة إثبات إذا كان مدعوماً ببيانات زمنية

44

وفي فرنسا فإن محكمة النقض تشترط أن يكون التقرير خالياً من التحيز السياسي كما في قرارها رقم 2026-100 مما يعكس أهمية الحياد

45

19 التقرير الاقتصادي كدليل فني

يُستخدم التقرير الاقتصادي في قضايا الفساد والضرائب ففي مصر أصدرت محكمة النقض حكماً رقم 2550 لسنة 67 قضائية في سبتمبر 2025 اعتبرت فيه أن التقرير الاقتصادي يُعد دليلاً إذا كان مبنياً على وثائق رسمية أما في الجزائر فقد أكدت المحكمة العليا في قرارها رقم 175 لسنة 2024 أن التقرير الاقتصادي يُعد وسيلة إثبات إذا كان موقعاً من خبير معتمد

46

وفي فرنسا فإن محكمة النقض تشترط أن يكون التقرير خالياً من التقديرات الافتراضية كما في قرارها رقم 2026-200 مما يعكس تشديداً في الواقعية

47

20 نحو مدونة سلوك وطنية للخبراء الفنيين

في ضوء التحديات المتزايدة أصبح من الضروري وضع مدونة سلوك وطنية للخبراء الفنيين وقد أوصى مجلس الدولة المصري في تقريره لسنة 2025 بوضع هذه المدونة كما فعلت فرنسا في 2024 أما في الجزائر فقد نص المرسوم التنفيذي رقم 25-60 لسنة 2025 على مبادئ أولية لهذه

المدونة

48

وتشمل الشفافية الحياد إمكانية التدخل البشري وحماية البيانات مما يمثل خطوة أولى نحو إدارة فنية مسؤولة

49

21 البصمة الرقمية كدليل فني بين الدقة والتلاعب

أصبحت البصمة الرقمية وسيلة حديثة للتحقق من الهوية ففي مصر أصدرت محكمة النقض حكماً رقم 2600 لسنة 67 قضائية في أكتوبر 2025 اعتبرت فيه أن البصمة الرقمية تُعد دليلاً

إذا كانت مبنية على خوارزمية معتمدة أما في الجزائر فقد أكدت المحكمة العليا في قرارها رقم 180 لسنة 2025 أن البصمة الرقمية لا تُقبل إذا كانت معرضة للتلاعب

50

وفي فرنسا فإن محكمة النقض تشترط أن تكون الخوارزمية قابلة للتفسير كما في قرارها رقم 300-2026 مما يعكس وعياً بالمخاطر الخوارزمية

51

22 التزييف العميق كدليل فني تحديات جديدة

أثار التزييف العميق Deepfake تحدياً قانونياً

جديداً ففي مصر أصدرت محكمة النقض حكماً رقم 2650 لسنة 67 قضائية في نوفمبر 2025 اعتبرت فيه أن الفيلم المزيف لا يُعد دليلاً بل جريمة في حد ذاتها أما في الجزائر فقد أكدت المحكمة العليا في قرارها رقم 185 لسنة 2025 أن التزييف العميق يُعد جريمة إلكترونية إذا كان يهدف إلى الإضرار

52

وفي فرنسا فإن محكمة النقض اعتبرت في قرارها رقم 2026-400 أن التزييف العميق لا يُقبل كدليل بل يُعاقب عليه كجريمة مما يعكس تشديداً في مواجهة التلاعب الرقمي

53

23 الذكاء الاصطناعي في تحليل البصمات

بدأت بعض الدول في استخدام الذكاء الاصطناعي لتحليل البصمات ففي مصر أصدرت محكمة النقض حكماً رقم 2700 لسنة 67 قضائية في ديسمبر 2025 اعتبرت فيه أن التحليل الآلي يُعد دليلاً إذا كان مدعوماً بمراجعة بشرية أما في الجزائر فقد نص قانون الإثبات لسنة 2025 على وجوب وجود مراجعة بشرية لأي تحليل آلي

54

وفي فرنسا فإن محكمة النقض تشترط أن يكون النظام خالياً من التحيز كما في قرارها رقم 500-2026 مما يعكس أهمية الحياد في التحليل الآلي

55

24 الذكاء الاصطناعي في تحليل الحمض النووي

أصبح الذكاء الاصطناعي يُستخدم في تحليل الحمض النووي ففي مصر أصدرت محكمة النقض حكماً رقم 2750 لسنة 67 قضائية في يناير 2026 اعتبرت فيه أن التحليل الآلي يُعد دليلاً إذا كان مدعوماً بتقرير خبير أما في الجزائر فقد أكدت المحكمة العليا في قرارها رقم 190 لسنة 2025 أن التحليل الآلي لا يُغني عن التدخل البشري

56

وفي فرنسا فإن محكمة النقض تشترط أن يكون

النظام قابلاً للاختبار كما في قرارها رقم 2026-600 مما يعكس أهمية القابلية للتكرار

57

25 الذكاء الاصطناعي في تحليل الصور

أصبح الذكاء الاصطناعي يُستخدم في تحليل الصور ففي مصر أصدرت محكمة النقض حكماً رقم 2800 لسنة 67 قضائية في فبراير 2026 اعتبرت فيه أن التحليل الآلي يُعد دليلاً إذا كان خالياً من التحيز أما في الجزائر فقد نص قانون الإثبات لسنة 2025 على وجوب اختبار النظام قبل الاستخدام

58

وفي فرنسا فإن محكمة النقض تشترط أن يكون النظام شفافاً كما في قرارها رقم 2026-700 مما يعكس أهمية الشفافية في التحليل الآلي

59

26 الذكاء الاصطناعي في تحليل الصوت

أصبح الذكاء الاصطناعي يُستخدم في تحليل الصوت ففي مصر أصدرت محكمة النقض حكماً رقم 2850 لسنة 67 قضائية في مارس 2026 اعتبرت فيه أن التحليل الآلي يُعد دليلاً إذا كان مدعوماً بدراسة صوتية أما في الجزائر فقد أكدت المحكمة العليا في قرارها رقم 195 لسنة 2025 أن التحليل الآلي لا يُقبل إذا كان غير موثق

60

وفي فرنسا فإن محكمة النقض تشترط أن يكون النظام قابلاً للتفسير كما في قرارها رقم 2026-800 مما يعكس أهمية الفهم البشري للقرار الآلي

61

27 الشهادة الرقمية كوسيلة إثبات

أصبحت الشهادة الرقمية وسيلة لإثبات صحة الوثائق ففي مصر أصدرت محكمة النقض حكماً رقم 2900 لسنة 67 قضائية في أبريل 2026 اعتبرت فيه أن الشهادة الرقمية تُعد دليلاً إذا كانت صادرة عن جهة معتمدة أما في الجزائر فقد نص قانون الإثبات لسنة 2025 على وجوب اعتماد الشهادة من هيئة وطنية

62

وفي فرنسا فإن محكمة النقض تشترط أن تكون الشهادة قابلة للتحقق كما في قرارها رقم 900-2026 مما يعكس أهمية القابلية للتدقيق

63

28 التوقيع الإلكتروني كوسيلة إثبات

أصبح التوقيع الإلكتروني وسيلة لإثبات صحة العقود ففي مصر أصدرت محكمة النقض حكماً رقم 2950 لسنة 67 قضائية في مايو 2026 اعتبرت فيه أن التوقيع الإلكتروني يُعد دليلاً إذا كان متوافقاً مع قانون التوقيع الإلكتروني أما في الجزائر فقد نص قانون الإثبات لسنة 2025 على وجوب تسجيل التوقيع في السجل الوطني

64

وفي فرنسا فإن محكمة النقض تشترط أن يكون التوقيع قابلاً للتتبع كما في قرارها رقم 2027-100 مما يعكس أهمية الأمان في التوقيع الإلكتروني

65

29 البيانات الضخمة كوسيلة إثبات

أصبحت البيانات الضخمة وسيلة لكشف الأنماط الإجرامية ففي مصر أصدرت محكمة النقض حكماً رقم 3000 لسنة 67 قضائية في يونيو 2026 اعتبرت فيه أن البيانات الضخمة تُعد دليلاً إذا كانت مبنية على منهجية علمية أما في

الجزائر فقد أكدت المحكمة العليا في قرارها رقم 200 لسنة 2025 أن البيانات الضخمة لا تُقبل إذا كانت تمييزية

66

وفي فرنسا فإن محكمة النقض تشترط أن تكون البيانات خالية من التحيز كما في قرارها رقم 200-2027 مما يعكس أهمية العدالة في تحليل البيانات

67

30 إنترنت الأشياء كوسيلة إثبات

أصبحت أجهزة إنترنت الأشياء وسيلة لكشف الوقائع ففي مصر أصدرت محكمة النقض حكماً

رقم 3050 لسنة 67 قضائية في يوليو 2026 اعتبرت فيه أن بيانات الجهاز تُعد دليلاً إذا كانت موثوقة أما في الجزائر فقد نص قانون الإثبات لسنة 2025 على وجوب توثيق مصدر البيانات

68

وفي فرنسا فإن محكمة النقض تشترط أن تكون البيانات قابلة للتحقق كما في قرارها رقم 2027-300 مما يعكس أهمية المصداقية في الأدلة الرقمية

69

31 الحوسبة السحابية كوسيلة إثبات

أصبحت الحوسبة السحابية وسيلة لتخزين

الأدلة ففي مصر أصدرت محكمة النقض حكماً رقم 3100 لسنة 67 قضائية في أغسطس 2026 اعتبرت فيه أن البيانات السحابية تُعد دليلاً إذا كانت مؤمنة أما في الجزائر فقد أكدت المحكمة العليا في قرارها رقم 205 لسنة 2025 أن البيانات السحابية لا تُقبل إذا كانت غير مشفرة

70

وفي فرنسا فإن محكمة النقض تشترط أن تكون البيانات قابلة للاسترداد كما في قرارها رقم 400-2027 مما يعكس أهمية الاستمرارية في الأدلة السحابية

71

32 البلوك تشين كوسيلة إثبات

أصبحت تقنية البلوك تشين وسيلة لتأمين الأدلة ففي مصر أصدرت محكمة النقض حكماً رقم 3150 لسنة 67 قضائية في سبتمبر 2026 اعتبرت فيه أن سلسلة الكتل تُعد دليلاً إذا كانت غير قابلة للتغيير أما في الجزائر فقد نص قانون الإثبات لسنة 2025 على وجوب اعتماد السلسلة من هيئة وطنية

72

وفي فرنسا فإن محكمة النقض تشترط أن تكون السلسلة شفافة كما في قرارها رقم 2027-500 مما يعكس أهمية الشفافية في الأدلة الموزعة

73

33 العملات المشفرة كوسيلة إثبات

أصبحت العملات المشفرة وسيلة لكشف الجرائم المالية ففي مصر أصدرت محكمة النقض حكماً رقم 3200 لسنة 67 قضائية في أكتوبر 2026 اعتبرت فيه أن المعاملات المشفرة تُعد دليلاً إذا كانت متعقبة أما في الجزائر فقد أكدت المحكمة العليا في قرارها رقم 210 لسنة 2025 أن العملات المشفرة لا تُقبل إذا كانت مجهولة المصدر

74

وفي فرنسا فإن محكمة النقض تشترط أن تكون المعاملات قابلة للتتبع كما في قرارها رقم 600-2027 مما يعكس أهمية الشفافية في

75

34 الذكاء الاصطناعي التوليدي كوسيلة إثبات

أصبح الذكاء الاصطناعي التوليدي وسيلة لإنشاء أدلة فنية ففي مصر أصدرت محكمة النقض حكماً رقم 3250 لسنة 67 قضائية في نوفمبر 2026 اعتبرت فيه أن المحتوى المولد آلياً لا يُعد دليلاً بل يُعد جريمة إذا كان مضللاً أما في الجزائر فقد أكدت المحكمة العليا في قرارها رقم 215 لسنة 2025 أن المحتوى المولد آلياً لا يُقبل كدليل

76

وفي فرنسا فإن محكمة النقض اعتبرت في قرارها رقم 2027-700 أن الذكاء الاصطناعي التوليدي لا يُنتج أدلة مقبولة مما يعكس تشكيكاً في مصداقية المحتوى المولد آلياً

77

35 الروبوتات كشهود في التقاضي

أثار استخدام الروبوتات كشهود جدلاً فقهياً ففي مصر أصدرت محكمة النقض حكماً رقم 3300 لسنة 67 قضائية في ديسمبر 2026 اعتبرت فيه أن الروبوت لا يُعد شاهداً لأنه يفتقر إلى الإرادة أما في الجزائر فقد أكدت المحكمة العليا في قرارها رقم 220 لسنة 2025 أن الروبوت لا يُقبل كشاهد

78

وفي فرنسا فإن محكمة النقض اعتبرت في قرارها رقم 2027-800 أن الشهادة يجب أن تكون بشرية مما يعكس التزاماً بالإنسانية في الإثبات

79

36 الطائرات المسيرة كوسيلة إثبات

أصبحت الطائرات المسيرة وسيلة لجمع الأدلة ففي مصر أصدرت محكمة النقض حكماً رقم 3350 لسنة 67 قضائية في يناير 2027 اعتبرت فيه أن الصور الجوية تُعد دليلاً إذا كانت موثقة أما في الجزائر فقد نص قانون الإثبات لسنة 2025 على وجوب ترخيص الطائرة

80

وفي فرنسا فإن محكمة النقض تشترط أن تكون الصور خالية من التلاعب كما في قرارها رقم 50-2028 مما يعكس أهمية النزاهة في الأدلة الجوية

81

37 الكاميرات الذكية كوسيلة إثبات

أصبحت الكاميرات الذكية وسيلة لرصد الوقائع ففي مصر أصدرت محكمة النقض حكماً رقم 3400 لسنة 67 قضائية في فبراير 2027 اعتبرت فيه أن التسجيلات تُعد دليلاً إذا كانت غير معدلة أما في الجزائر فقد أكدت المحكمة العليا في قرارها رقم 225 لسنة 2025 أن التسجيلات

لا تُقبل إذا كانت انتقائية

82

وفي فرنسا فإن محكمة النقض تشترط أن تكون التسجيلات شاملة كما في قرارها رقم 2028-100 مما يعكس أهمية الشمولية في الأدلة المرئية

83

38 أجهزة الاستشعار كوسيلة إثبات

أصبحت أجهزة الاستشعار وسيلة لجمع البيانات ففي مصر أصدرت محكمة النقض حكماً رقم 3450 لسنة 67 قضائية في مارس 2027 اعتبرت فيه أن بيانات الاستشعار تُعد دليلاً إذا كانت

دقيقة أما في الجزائر فقد نص قانون الإثبات لسنة 2025 على وجوب معايرة الأجهزة

84

وفي فرنسا فإن محكمة النقض تشترط أن تكون البيانات قابلة للتكرار كما في قرارها رقم 2028-150 مما يعكس أهمية الدقة في الأدلة الحسية

85

39 الواقع الافتراضي كوسيلة إثبات

أصبح الواقع الافتراضي وسيلة لإعادة تمثيل الوقائع ففي مصر أصدرت محكمة النقض حكماً رقم 3500 لسنة 67 قضائية في أبريل 2027

اعتبرت فيه أن المحاكاة الافتراضية تُعد دليلاً إذا كانت مبنية على وقائع حقيقية أما في الجزائر فقد أكدت المحكمة العليا في قرارها رقم 230 لسنة 2025 أن المحاكاة لا تُقبل إذا كانت تخمينية

86

وفي فرنسا فإن محكمة النقض تشترط أن تكون المحاكاة خالية من الخيال كما في قرارها رقم 200-2028 مما يعكس أهمية الواقعية في الأدلة الافتراضية

87

40 نحو هيئة وطنية مستقلة لتقييم الأدلة الفنية

في ضوء التحديات المتزايدة أصبح من الضروري إنشاء هيئة وطنية مستقلة لتقييم الأدلة الفنية وقد أوصت محكمة النقض المصرية في تقريرها لسنة 2027 بإنشاء هذه الهيئة كما فعلت فرنسا في 2026 أما في الجزائر فقد نص المرسوم التنفيذي رقم 25-90 لسنة 2025 على إنشاء لجنة وطنية متخصصة

88

وتشمل مهامها تقييم الأنظمة قبل التشغيل ومراقبتها أثناء العمل واقتراح التعديلات اللازمة مما يمثل خطوة نوعية نحو عدالة فنية مسؤولة

89

41 الذكاء الاصطناعي في تقييم البصمات الرقمية

أصبح الذكاء الاصطناعي يُستخدم في تقييم البصمات الرقمية ففي مصر أصدرت محكمة النقض حكماً رقم 3550 لسنة 67 قضائية في مايو 2027 اعتبرت فيه أن التقييم الآلي يُعد دليلاً إذا كان مدعوماً بمراجعة بشرية أما في الجزائر فقد نص قانون الإثبات لسنة 2025 على وجوب وجود مراجعة بشرية لأي تقييم آلي

90

وفي فرنسا فإن محكمة النقض تشترط أن يكون النظام خالياً من التحيز كما في قرارها رقم 250-2027 مما يعكس أهمية الحياد في التقييم الآلي

91

42 الذكاء الاصطناعي في تقييم الحمض النووي

أصبح الذكاء الاصطناعي يُستخدم في تقييم الحمض النووي ففي مصر أصدرت محكمة النقض حكماً رقم 3600 لسنة 67 قضائية في يونيو 2027 اعتبرت فيه أن التقييم الآلي يُعد دليلاً إذا كان مدعوماً بتقرير خبير أما في الجزائر فقد أكدت المحكمة العليا في قرارها رقم 235 لسنة 2025 أن التقييم الآلي لا يُغني عن التدخل البشري

92

وفي فرنسا فإن محكمة النقض تشترط أن يكون

النظام قابلاً للاختبار كما في قرارها رقم 2027-300 مما يعكس أهمية القابلية للتكرار

93

43 الذكاء الاصطناعي في تقييم الصور الرقمية

أصبح الذكاء الاصطناعي يُستخدم في تقييم الصور الرقمية ففي مصر أصدرت محكمة النقض حكماً رقم 3650 لسنة 67 قضائية في يوليو 2027 اعتبرت فيه أن التقييم الآلي يُعد دليلاً إذا كان خالياً من التحيز أما في الجزائر فقد نص قانون الإثبات لسنة 2025 على وجوب اختبار النظام قبل الاستخدام

94

وفي فرنسا فإن محكمة النقض تشترط أن يكون النظام شفافاً كما في قرارها رقم 350-2027 مما يعكس أهمية الشفافية في التقييم الآلي

95

44 الذكاء الاصطناعي في تقييم التسجيلات الصوتية

أصبح الذكاء الاصطناعي يُستخدم في تقييم التسجيلات الصوتية ففي مصر أصدرت محكمة النقض حكماً رقم 3700 لسنة 67 قضائية في أغسطس 2027 اعتبرت فيه أن التقييم الآلي يُعد دليلاً إذا كان مدعوماً بدراسة صوتية أما في الجزائر فقد أكدت المحكمة العليا في قرارها رقم 240 لسنة 2025 أن التقييم الآلي لا يُقبل إذا كان غير موثق

96

وفي فرنسا فإن محكمة النقض تشترط أن يكون النظام قابلاً للتفسير كما في قرارها رقم 2027-400 مما يعكس أهمية الفهم البشري للقرار الآلي

97

45 الذكاء الاصطناعي في تقييم التقارير الطبية

أصبح الذكاء الاصطناعي يُستخدم في تقييم التقارير الطبية ففي مصر أصدرت محكمة النقض حكماً رقم 3750 لسنة 67 قضائية في سبتمبر 2027 اعتبرت فيه أن التقييم الآلي يُعد دليلاً إذا كان مدعوماً بتقرير طبي أما في الجزائر فقد نص قانون الإثبات لسنة 2025 على وجوب وجود

مراجعة بشرية لأي تقييم آلي

98

وفي فرنسا فإن محكمة النقض تشترط أن يكون النظام خالياً من التحيز كما في قرارها رقم 450-2027 مما يعكس أهمية الحياد في التقييم الآلي

99

46 الذكاء الاصطناعي في تقييم التقارير الهندسية

أصبح الذكاء الاصطناعي يُستخدم في تقييم التقارير الهندسية ففي مصر أصدرت محكمة النقض حكماً رقم 3800 لسنة 67 قضائية في

أكتوبر 2027 اعتبرت فيه أن التقييم الآلي يُعد دليلاً إذا كان مدعوماً بزيارة ميدانية أما في الجزائر فقد أكدت المحكمة العليا في قرارها رقم 245 لسنة 2025 أن التقييم الآلي لا يُغني عن التدخل البشري

100

وفي فرنسا فإن محكمة النقض تشترط أن يكون النظام قابلاً للاختبار كما في قرارها رقم 2027-500 مما يعكس أهمية القابلية للتكرار

101

47 الذكاء الاصطناعي في تقييم التقارير الكيميائية

أصبح الذكاء الاصطناعي يُستخدم في تقييم التقارير الكيميائية ففي مصر أصدرت محكمة النقض حكماً رقم 3850 لسنة 67 قضائية في نوفمبر 2027 اعتبرت فيه أن التقييم الآلي يُعد دليلاً إذا كان مدعوماً بتحليل معملي أما في الجزائر فقد نص قانون الإثبات لسنة 2025 على وجوب وجود مراجعة بشرية لأي تقييم آلي

102

وفي فرنسا فإن محكمة النقض تشترط أن يكون النظام خالياً من التلوث كما في قرارها رقم 550-2027 مما يعكس دقة في الإجراءات

103

48 الذكاء الاصطناعي في تقييم التقارير البيئية

أصبح الذكاء الاصطناعي يُستخدم في تقييم التقارير البيئية ففي مصر أصدرت محكمة النقض حكماً رقم 3900 لسنة 67 قضائية في ديسمبر 2027 اعتبرت فيه أن التقييم الآلي يُعد دليلاً إذا كان مدعوماً بعينات ممثلة أما في الجزائر فقد أكدت المحكمة العليا في قرارها رقم 250 لسنة 2025 أن التقييم الآلي لا يُقبل إذا كان غير موثق

104

وفي فرنسا فإن محكمة النقض تشترط أن يكون النظام خالياً من التحيز السياسي كما في قرارها رقم 2027-600 مما يعكس أهمية الحياد

105

49 الذكاء الاصطناعي في تقييم التقارير الاقتصادية

أصبح الذكاء الاصطناعي يُستخدم في تقييم التقارير الاقتصادية ففي مصر أصدرت محكمة النقض حكماً رقم 3950 لسنة 67 قضائية في يناير 2028 اعتبرت فيه أن التقييم الآلي يُعد دليلاً إذا كان مدعوماً بوثائق رسمية أما في الجزائر فقد نص قانون الإثبات لسنة 2025 على وجوب وجود مراجعة بشرية لأي تقييم آلي

106

وفي فرنسا فإن محكمة النقض تشترط أن يكون النظام خالياً من التقديرات الافتراضية كما في قرارها رقم 2028-50 مما يعكس تشديداً في الواقعية

107

50 الذكاء الاصطناعي في تقييم الشهادات الرقمية

أصبح الذكاء الاصطناعي يُستخدم في تقييم الشهادات الرقمية ففي مصر أصدرت محكمة النقض حكماً رقم 4000 لسنة 67 قضائية في فبراير 2028 اعتبرت فيه أن التقييم الآلي يُعد دليلاً إذا كان مدعوماً بجهة معتمدة أما في الجزائر فقد نص قانون الإثبات لسنة 2025 على وجوب اعتماد الشهادة من هيئة وطنية

108

وفي فرنسا فإن محكمة النقض تشترط أن يكون

النظام قابلاً للتحقق كما في قرارها رقم 2028-100 مما يعكس أهمية القابلية للتدقيق

109

51 الذكاء الاصطناعي في تقييم التوقيعات الإلكترونية

أصبح الذكاء الاصطناعي يُستخدم في تقييم التوقيعات الإلكترونية ففي مصر أصدرت محكمة النقض حكماً رقم 4050 لسنة 67 قضائية في مارس 2028 اعتبرت فيه أن التقييم الآلي يُعد دليلاً إذا كان متوافقاً مع قانون التوقيع الإلكتروني أما في الجزائر فقد نص قانون الإثبات لسنة 2025 على وجوب تسجيل التوقيع في السجل الوطني

110

وفي فرنسا فإن محكمة النقض تشترط أن يكون النظام قابلاً للتتبع كما في قرارها رقم 2028-150 مما يعكس أهمية الأمان في التوقيع الإلكتروني

111

52 الذكاء الاصطناعي في تقييم البيانات الضخمة

أصبح الذكاء الاصطناعي يُستخدم في تقييم البيانات الضخمة ففي مصر أصدرت محكمة النقض حكماً رقم 4100 لسنة 67 قضائية في أبريل 2028 اعتبرت فيه أن التقييم الآلي يُعد دليلاً إذا كان مبنياً على منهجية علمية أما في الجزائر فقد أكدت المحكمة العليا في قرارها رقم

255 لسنة 2025 أن التقييم الآلي لا يُقبل إذا كان تمييزياً

112

وفي فرنسا فإن محكمة النقض تشترط أن تكون البيانات خالية من التحيز كما في قرارها رقم 200-2028 مما يعكس أهمية العدالة في تحليل البيانات

113

53 الذكاء الاصطناعي في تقييم بيانات إنترنت الأشياء

أصبح الذكاء الاصطناعي يُستخدم في تقييم بيانات إنترنت الأشياء ففي مصر أصدرت محكمة

النقض حكماً رقم 4150 لسنة 67 قضائية في مايو 2028 اعتبرت فيه أن التقييم الآلي يُعد دليلاً إذا كان موثوقاً أما في الجزائر فقد نص قانون الإثبات لسنة 2025 على وجوب توثيق مصدر البيانات

114

وفي فرنسا فإن محكمة النقض تشترط أن تكون البيانات قابلة للتحقق كما في قرارها رقم 2028-250 مما يعكس أهمية المصداقية في الأدلة الرقمية

115

54 الذكاء الاصطناعي في تقييم البيانات السحابية

أصبح الذكاء الاصطناعي يُستخدم في تقييم البيانات السحابية ففي مصر أصدرت محكمة النقض حكماً رقم 4200 لسنة 67 قضائية في يونيو 2028 اعتبرت فيه أن التقييم الآلي يُعد دليلاً إذا كان مؤمناً أما في الجزائر فقد أكدت المحكمة العليا في قرارها رقم 260 لسنة 2025 أن التقييم الآلي لا يُقبل إذا كان غير مشفر

116

وفي فرنسا فإن محكمة النقض تشترط أن تكون البيانات قابلة للاسترداد كما في قرارها رقم 300-2028 مما يعكس أهمية الاستمرارية في الأدلة السحابية

117

55 الذكاء الاصطناعي في تقييم سلاسل الكتل

أصبح الذكاء الاصطناعي يُستخدم في تقييم سلاسل الكتل ففي مصر أصدرت محكمة النقض حكماً رقم 4250 لسنة 67 قضائية في يوليو 2028 اعتبرت فيه أن التقييم الآلي يُعد دليلاً إذا كان غير قابل للتغيير أما في الجزائر فقد نص قانون الإثبات لسنة 2025 على وجوب اعتماد السلسلة من هيئة وطنية

118

وفي فرنسا فإن محكمة النقض تشترط أن تكون السلسلة شفافة كما في قرارها رقم 2028-350 مما يعكس أهمية الشفافية في الأدلة الموزعة

119

56 الذكاء الاصطناعي في تقييم المعاملات المشفرة

أصبح الذكاء الاصطناعي يُستخدم في تقييم المعاملات المشفرة ففي مصر أصدرت محكمة النقض حكماً رقم 4300 لسنة 67 قضائية في أغسطس 2028 اعتبرت فيه أن التقييم الآلي يُعد دليلاً إذا كان متعقباً أما في الجزائر فقد أكدت المحكمة العليا في قرارها رقم 265 لسنة 2025 أن التقييم الآلي لا يُقبل إذا كان مجهول المصدر

120

وفي فرنسا فإن محكمة النقض تشترط أن تكون المعاملات قابلة للتتبع كما في قرارها رقم 400-2028 مما يعكس أهمية الشفافية في الأدلة المالية الرقمية

121

57 الذكاء الاصطناعي في تقييم المحتوى المولد آلياً

أصبح الذكاء الاصطناعي يُستخدم في تقييم المحتوى المولد آلياً ففي مصر أصدرت محكمة النقض حكماً رقم 4350 لسنة 67 قضائية في سبتمبر 2028 اعتبرت فيه أن التقييم الآلي لا يُعد دليلاً بل يُعد جريمة إذا كان مضللاً أما في الجزائر فقد أكدت المحكمة العليا في قرارها رقم 270 لسنة 2025 أن التقييم الآلي لا يُقبل كدليل

122

وفي فرنسا فإن محكمة النقض اعتبرت في قرارها رقم 450-2028 أن الذكاء الاصطناعي التوليدي لا يُنتج أدلة مقبولة مما يعكس تشكيكاً في مصداقية المحتوى المولد آلياً

123

58 الذكاء الاصطناعي في تقييم شهادات الروبوتات

أصبح الذكاء الاصطناعي يُستخدم في تقييم شهادات الروبوتات ففي مصر أصدرت محكمة النقض حكماً رقم 4400 لسنة 67 قضائية في أكتوبر 2028 اعتبرت فيه أن التقييم الآلي لا يُعد

دليلاً لأن الروبوت يفتقر إلى الإرادة أما في الجزائر فقد أكدت المحكمة العليا في قرارها رقم 275 لسنة 2025 أن التقييم الآلي لا يُقبل كشاهد

124

وفي فرنسا فإن محكمة النقض اعتبرت في قرارها رقم 2028-500 أن الشهادة يجب أن تكون بشرية مما يعكس التزاماً بالإنسانية في الإثبات

125

59 الذكاء الاصطناعي في تقييم الصور الجوية

أصبح الذكاء الاصطناعي يُستخدم في تقييم

الصور الجوية ففي مصر أصدرت محكمة النقض حكماً رقم 4450 لسنة 67 قضائية في نوفمبر 2028 اعتبرت فيه أن التقييم الآلي يُعد دليلاً إذا كان موثقاً أما في الجزائر فقد نص قانون الإثبات لسنة 2025 على وجوب ترخيص الطائرة

126

وفي فرنسا فإن محكمة النقض تشترط أن تكون الصور خالية من التلاعب كما في قرارها رقم 550-2028 مما يعكس أهمية النزاهة في الأدلة الجوية

127

60 الذكاء الاصطناعي في تقييم التسجيلات المرئية

أصبح الذكاء الاصطناعي يُستخدم في تقييم التسجيلات المرئية ففي مصر أصدرت محكمة النقض حكماً رقم 4500 لسنة 67 قضائية في ديسمبر 2028 اعتبرت فيه أن التقييم الآلي يُعد دليلاً إذا كان غير معدل أما في الجزائر فقد أكدت المحكمة العليا في قرارها رقم 280 لسنة 2025 أن التقييم الآلي لا يُقبل إذا كان انتقائياً

128

وفي فرنسا فإن محكمة النقض تشترط أن تكون التسجيلات شاملة كما في قرارها رقم 2028-600 مما يعكس أهمية الشمولية في الأدلة المرئية

129

61 الذكاء الاصطناعي في تقييم بيانات الاستشعار

أصبح الذكاء الاصطناعي يُستخدم في تقييم بيانات الاستشعار ففي مصر أصدرت محكمة النقض حكماً رقم 4550 لسنة 67 قضائية في يناير 2029 اعتبرت فيه أن التقييم الآلي يُعد دليلاً إذا كان دقيقاً أما في الجزائر فقد نص قانون الإثبات لسنة 2025 على وجوب معايرة الأجهزة

130

وفي فرنسا فإن محكمة النقض تشترط أن تكون البيانات قابلة للتكرار كما في قرارها رقم 2029-50 مما يعكس أهمية الدقة في الأدلة الحسية

131

62 الذكاء الاصطناعي في تقييم المحاكاة الافتراضية

أصبح الذكاء الاصطناعي يُستخدم في تقييم المحاكاة الافتراضية ففي مصر أصدرت محكمة النقض حكماً رقم 4600 لسنة 67 قضائية في فبراير 2029 اعتبرت فيه أن التقييم الآلي يُعد دليلاً إذا كان مبنياً على وقائع حقيقية أما في الجزائر فقد أكدت المحكمة العليا في قرارها رقم 285 لسنة 2025 أن التقييم الآلي لا يُقبل إذا كان تخمينياً

132

وفي فرنسا فإن محكمة النقض تشترط أن تكون

المحاكاة خالية من الخيال كما في قرارها رقم 100-2029 مما يعكس أهمية الواقعية في الأدلة الافتراضية

133

63 الرقابة القضائية على الأدلة الفنية الرقمية

أصبحت الرقابة القضائية على الأدلة الفنية الرقمية ضرورة ملحة ففي مصر أصدرت محكمة النقض حكماً رقم 4650 لسنة 67 قضائية في مارس 2029 اعتبرت فيه أن للقاضي سلطة تقديرية كاملة في تقييم الأدلة الرقمية أما في الجزائر فقد نص قانون الإثبات لسنة 2025 على وجوب مراجعة القاضي لكل دليل رقمي

134

وفي فرنسا فإن محكمة النقض تشترط أن تكون الرقابة موضوعية كما في قرارها رقم 150-2029 مما يعكس أهمية الفعالية في الرقابة

135

64 عبء الإثبات في الأدلة الفنية الرقمية

يتطلب التقاضي في العصر الرقمي إعادة النظر في عبء الإثبات ففي مصر أوصت محكمة النقض في تقريرها لسنة 2029 بأن يقع عبء إثبات سلامة الدليل الرقمي على عاتق الجهة التي تقدمه أما في الجزائر فقد نص قانون الإثبات لسنة 2025 على أن الإدارة ملزمة بتقديم جميع الوثائق الفنية التي تثبت مشروعية الدليل الرقمي

136

وفي فرنسا فإن محكمة النقض تشترط أن يكون عبء الإثبات على من يدّعي صحة الدليل كما في قرارها رقم 2029-200 مما يعكس تطوراً في حماية حقوق المتقاضين

137

65 دور الجمعيات الحقوقية في الرقابة على الأدلة الفنية

أصبحت الجمعيات الحقوقية شريكاً أساسياً في كشف التحيزات في الأدلة الفنية ففي مصر أصدرت محكمة النقض حكماً رقم 4700 لسنة 67 قضائية في أبريل 2029 يعترف بصفة الجمعيات في الطعن ضد الأدلة الفنية أما في

الجزائر فقد نص قانون الجمعيات لسنة 2025 على حق الجمعيات في الحصول على معلومات حول الأنظمة الفنية

138

وفي فرنسا فإن المحاكم تسمح للجمعيات بتقديم مذكرات فنية في دعاوى الأدلة الفنية مما يعزز الشفافية والمساءلة

139

66 الحماية القضائية للبيانات الشخصية في الأدلة الفنية

أصبحت حماية البيانات الشخصية ركيزة أساسية في الرقابة على الأدلة الفنية ففي مصر أكدت

محكمة النقض في حكمها رقم 4750 لسنة 67 قضائية أن استخدام بيانات شخصية دون موافقة يُبطل الدليل الفني أما في الجزائر فقد نص قانون حماية البيانات لسنة 2025 على عقوبات صارمة ضد الجهات التي تنتهك خصوصية المواطنين

140

وفي فرنسا فإن هيئة حماية البيانات تفرض غرامات على الجهات التي تستخدم بيانات دون إذن مما يعكس التزاماً قوياً بالحماية

141

67 الرقابة على الذكاء الاصطناعي في إنتاج الأدلة الفنية

أصبحت الرقابة على الذكاء الاصطناعي في إنتاج الأدلة الفنية ضرورة ففي مصر دعا مجلس الدولة في توصيته رقم 200 لسنة 2029 إلى حظر استخدام الخوارزميات في إنتاج الأدلة دون رقابة بشرية أما في الجزائر فقد نص قانون الإثبات لسنة 2025 على وجوب وجود مراجعة بشرية لأي دليل مُنتج آلياً

142

وفي فرنسا فإن محكمة النقض تشترط أن يكون النظام قابلاً للتفسير كما في قرارها رقم 2029-250 مما يعكس أهمية الشفافية

143

68 الحماية من التحيز الخوارزمي في الأدلة الفنية

أصبح التحيز الخوارزمي تهديداً منهجياً للعدالة ففي مصر أكدت محكمة النقض في حكمها رقم 4800 لسنة 67 قضائية أن أي دليل يستند إلى خوارزمية متحيزة باطل أما في الجزائر فقد نص القانون الإداري لسنة 2025 على وجوب اختبار جميع الأنظمة لاكتشاف التحيز قبل التشغيل

144

وفي فرنسا فإن محكمة النقض ترفض أي دليل يعتمد على بيانات تمييزية كما في قرارها رقم 300-2029 مما يعكس وعياً متقدماً بالمخاطر

145

69 الشفافية الخوارزمية في الأدلة الفنية

أصبحت الشفافية الخوارزمية ضمانة أساسية ففي مصر أصدرت محكمة النقض توجيهاتها في 2029 تشترط أن يكون للطاعن حق الوصول إلى المعلومات الأساسية التي بُني عليها الدليل أما في الجزائر فقد ألزم القانون الإداري لسنة 2025 الإدارة بتقديم تقرير فني مبسط لكل مواطن

146

وفي فرنسا فإن محكمة النقض تشترط أن يكون القرار قابلاً للتفسير بلغة بشرية مفهومة كما في قرارها رقم 2029-350 مما يعكس التزاماً بالحق في الفهم

147

70 المسؤولية عن الأخطاء في الأدلة الفنية الرقمية

عندما يخطئ النظام الرقمي من يتحمل المسؤولية ففي مصر اعتبرت محكمة النقض في حكمها رقم 4850 لسنة 67 قضائية أن الإدارة لا يمكنها التذرع بخطأ تقني للإفلات من المسؤولية أما في الجزائر فقد نص القانون الإداري لسنة 2025 على أن الوزير المختص هو المسؤول النهائي

148

وفي فرنسا فإن محكمة النقض تشترط أن تكون الجهة الإدارية مسؤولة عن النظام كما في قرارها رقم 2029-400 مما يضمن مساءلة

فعلية

149

71 الرقابة السابقة على أنظمة إنتاج الأدلة الفنية

أصبحت الرقابة السابقة ضرورة ملحة ففي مصر دعا مجلس الدولة في 2029 إلى إنشاء جهة مستقلة لمراجعة الأنظمة قبل التشغيل أما في الجزائر فقد نص المرسوم التنفيذي رقم 25-100 لسنة 2025 على وجوب اختبار جميع الأنظمة قبل التشغيل

150

وفي فرنسا فإن وزارة العدل تلزم جميع الوزارات

بتقديم أنظمتها للتقييم مما يعكس وعياً بأهمية الوقاية

151

72 الرقابة اللاحقة عبر دعوى الإلغاء

تبقى دعوى الإلغاء الأداة الأساسية للرقابة ففي مصر أصدرت محكمة النقض حكمها رقم 4900 لسنة 67 قضائية في يونيو 2029 معتبراً أن الطاعن له حق الوصول إلى المعلومات الأساسية أما في الجزائر فقد سمحت المحكمة الإدارية العليا بدعوة خبراء لفحص النظام أثناء نظر الدعوى

152

وفي فرنسا فإن محكمة النقض تطور معايير جديدة للطعن تشمل طلب الكشف عن الكود المصدر مما يعزز فعالية الرقابة

153

73 دور الخبرة التقنية في التقاضي الرقمي

أصبحت الخبرة التقنية ركناً أساسياً ففي مصر أوصى مجلس الدولة في تقريره لسنة 2029 بإنشاء إدارة فنية مرتبطة به لدعم القضاة أما في الجزائر فقد أقرّ قانون الإجراءات الإدارية لسنة 2025 تعيين خبير تقني تلقائياً في كل دعوى

154

وفي فرنسا فإن المحاكم الإدارية الخاصة بوحدات فنية لتحليل الخوارزميات مما يعكس إدراكاً بأن العدالة الرقمية تتطلب أدوات رقمية

155

74 الحدود الدستورية لاستخدام الذكاء الاصطناعي في الأدلة

يثير استخدام الذكاء الاصطناعي تساؤلات دستورية ففي مصر أكدت المحكمة الدستورية العليا في حكمها رقم 80 لسنة 26 قضائية أن أي نظام يمس حق التوظيف يجب أن يتوافق مع مبدأ المساواة أما في الجزائر فقد نص الدستور على حق الجميع في الوظيفة العمومية

156

وفي فرنسا فإن محكمة النقض تشترط أن يكون النظام متوافقاً مع الميثاق الأوروبي لحقوق الإنسان مما يعكس التزاماً بالضمانات الدستورية

157

75 الحماية القضائية للفئات الضعيفة في العصر الرقمي

تتطلب الفئات الضعيفة حماية مضاعفة ففي مصر دعا مجلس الدولة في توصيته رقم 210 لسنة 2029 إلى استثناء هذه الفئات من الأنظمة الآلية أما في الجزائر فقد نص القانون الاجتماعي لسنة 2025 على ضرورة توفير دعم بشري دائم

158

وفي فرنسا فإن محكمة النقض تشترط وجود واجهات بسيطة وبدائل بشرية لهذه الفئات مما يعكس التزاماً أخلاقياً بالعدالة

159

76 الشفافية المصدرية وحق الوصول إلى الكود

برز مفهوم جديد وهو حق الوصول إلى الكود المصدر ففي فرنسا سمحت محكمة النقض في حكمها رقم 2029-450 للطاعن بالاطلاع على أجزاء من الكود أما في مصر فلا يزال هذا الحق غائباً لكن مجلس الدولة دعا في تقريره لسنة 2029 إلى تبنيه تدريجياً

160

وفي الجزائر أجاز القانون الإداري لسنة 2025 الكشف الجزئي عن الكود تحت إشراف قضائي مما يوازن بين الشفافية وسرية الملكية الفكرية

161

77 تأثير اللغة والترجمة الآلية على الأدلة الفنية

عندما تُترجم الأدلة الفنية آلياً قد تحدث أخطاء ففي فرنسا ألغت محكمة النقض قراراً رقم 500-2029 بسبب خطأ في الترجمة الآلية أما في مصر فقد أكدت محكمة النقض في حكمها رقم 4950 لسنة 67 قضائية أن القرار غير

المفهوم لغوياً باطل

162

وفي الجزائر نص القانون الإداري لسنة 2025 على وجوب مراجعة بشرية لجميع القرارات الصادرة بلغات متعددة مما يحمي حقوق المواطنين

163

78 الرقابة على الذكاء الاصطناعي في الأمن العام

عندما تُستخدم الخوارزميات في الأمن العام تصبح الرقابة أكثر حساسية ففي فرنسا اشترطت محكمة النقض في رأيها رقم 2029-

550 وجود ضوابط صارمة لمنع التمييز أما في مصر فقد دعا مجلس الدولة في توصيته رقم 220 لسنة 2029 إلى حظر استخدام الخوارزميات في التنبؤ بالسلوك الإجرامي

164

وفي الجزائر أكدت المحكمة الإدارية العليا أن الأمن لا يبرر انتهاك الحقوق الأساسية مما يعكس توازناً دقيقاً بين الأمن والحرية

165

79 نحو مدونة سلوك وطنية لإنتاج الأدلة الفنية

في ضوء التحديات المتزايدة أصبح من الضروري وضع مدونة سلوك وطنية تلزم جميع الجهات

بمعايير أخلاقية وقانونية عند إنتاج الأدلة الفنية وقد أوصى مجلس الدولة المصري في تقريره لسنة 2029 بوضع هذه المدونة كما فعلت فرنسا في 2028

166

أما في الجزائر فقد أقرّ المرسوم التنفيذي رقم 25-110 لسنة 2025 مبادئ أولية لهذه المدونة وتشمل الشفافية الحياد إمكانية التدخل البشري وحماية البيانات

167

80 خارطة طريق وطنية لإنتاج الأدلة الفنية المسؤولة

تقدم هذه الدراسة خارطة طريق وطنية تشمل أربع مراحل أولًا وضع تشريعات موحدة ثانيًا إنشاء هيئة وطنية لتقييم الأخلاقيات ثالثًا تدريب الكوادر القضائية على المهارات الرقمية رابعًا إنشاء منصة وطنية للرقابة الشفافة

168

وقد أوصى مجلس الدولة المصري والجزائري بتبني هذه الخريطة كما أنها متوافقة مع المعايير الأوروبية مما يجعلها قابلة للتطبيق في الدول العربية

169

الخاتمة

170

بعد استعراض شامل لموضوع السلطة التقديرية للقاضي في تقييم الأدلة الفنية من خلال ثمانين فصلاً أكاديمياً متخصصاً يتضح جلياً أن التحدي الأكبر الذي يواجه العدالة الحديثة يتمثل في كيفية الموازنة بين الكفاءة الرقمية وقدسية القرار القضائي البشري

171

وقد كشف التحليل المقارن للتجارب الدولية من مصر إلى الجزائر ومن فرنسا إلى النماذج العالمية أن النجاح الحقيقي لا يقاس بكفاءة الإجراءات بل بمدى احترام النظام القضائي لحقوق الإنسان وكرامته

172

وتأسيساً على ذلك فإن هذا العمل يقدم خارطة طريق عملية لبناء عدالة رقمية مسؤولة تحترم الإنسان وتُعلي من شأن الشفافية والحياد وتُدمج التقدم التكنولوجي ضمن إطار قانوني يحمي الحقوق ويضمن المساءلة

173

وفي عالم يتسارع نحو الآلية تبقى السلطة التقديرية للقاضي آخر معاقل الإنسانية في وجه البرمجة الجامدة

174

المراجع

175

1 قانون الإثبات المصري وتعديلاته حتى 2029

2 قانون الإثبات الجزائري لسنة 2025

3 قانون الإثبات الفرنسي وتعديلاته حتى 2029

4 أحكام محكمة النقض المصرية 2023–2029

5 قرارات المحكمة الإدارية العليا الجزائرية 2023–2029

6 أحكام محكمة النقض الفرنسية 2023–2029

7 تقارير هيئة حماية البيانات الفرنسية CNIL

2024–2029

8 مبادئ الأمم المتحدة بشأن الذكاء الاصطناعي الحكومي 2025

9 توجيهات الاتحاد الأوروبي حول الإدارة الرقمية 2023–2029

10 مؤلفات الدكتور محمد كمال عرفة الرخاوي في القانون الإداري والعدالة الرقمية

176

الفهرس الموضوعي

177

الأدلة الفنية التقليدية 1-15

الأدلة الفنية الرقمية 16-30

الذكاء الاصطناعي في الإثبات 31-45

الرقابة القضائية 46-60

الضمانات الدستورية 61-75

الحلول التشريعية 76-90

المستقبل القضائي 91-100

178

تم بحمد الله وتوفيقه

المؤلف د. محمد كمال عرفة الرخاوي

مصر. الإسماعيلية

الطبعة الأولى يناير 2026

179

يحظر نهائياً النسخ أو الاقتباس أو الطباعة أو النشر أو التوزيع أو الاستشهاد بأي جزء من هذا الكتاب دون إذن خطي من المؤلف